في الحدث

▪ حازم مبيضين

غادر وتركها للقاعدة

بعد شهور عديدة من معاناة الشعب اليمني، جراء إقامته في ساحات الحرية والتغيير، وما رافق ذلك من قمع ممنهج، غادر العقيد اليمني علي عبد الله صالح مشيعاً باللعنات إلى الولايات المتحدة، طالباً العفو والمسامحة من مواطنيه، وكأن مغادرته أتت فقط لحاجته للعلاج، ولم تكن نتيجة ضغط متواصل مارسه شعبه، لوضع حد لسنوات حكمه الجائر والعاثر والمتخبط، ولم ينس الاستمرار في ألاعيبه الساذجة، فيعلن أنه سيعود إلى صنعاء رئيسا للحزب الكرتوني الذي يترأسه، والذي لم يكن بمقدوره الحفاظ على سلطته، وكل ما فعله أنه ضمن من خلال عدة مناورات بذيئة اعتادها طوال ٣٣ سنة من عمر حكم صالح، أن ينتزع من الحكومة والبرلمان قراراً بعدم ملاحقته قضائياً عما ارتكبه من جرائم وخطايا بحق شعبه ، وكأي قائد محترم يحظى بالقبول طالب العقيد اليمنيين بالتغاضي عما حدث والاهتمام بالجرحى والشهداء، الذين سقط معظمهم برصاص حرسه الجمهوري.معروف طبعاً أن صالح سيكون ضيفاً ثقيلاً على واشنطن، التي ستواجه اتهامات بإيواء حاكم مسؤول عن قتل المئات من المتظاهرين، ما يبدو تناقضا مباشرا مع سعيها لتعزيز حقوق الإنسان، ولذلك بادر أكثر من مسؤول أميركي للتأكيد بأن السبب الوحيد الذي سيسمح بمقتضاه لصالح بالدخول إلى الولايات المتحدة، هو لتلقي العلاج الطبي المشروع من الإصابات التي لحقت به، خلال هجوم تعرض له في حزيران الماضي، في حين يؤشر البعض إلى أن الخطوة الأميركية تستهدف تعظيم فرص انتقال السلطة إلى مرحلة انتقالية، تعقبها انتخابات في الشهر المقبل، وينتظر أن يواجه صالح شروطاً أميركية مشددة، تمنعه من القيام بأي نشاط سياسي أو إعلامي، وهو الذي لم يستوعب بعد فكرة الخروج النهائي من السلطة، ولذلك يترك البلاد نهباً للمزيد من المشاكل التي زرع بذورها، وأوكل لأزلامه الذين احتفظوا بمواقعهم مهمة رعايتها، ليقنع اليمنيين بأنه كان أحسن الموجود.

ترك العقيد اليمن متأرجحاً بين رغبة الجنوبيين في استعادة دولتهم، بعد أن مسخ فكرة الوحدة وحولها إلى إلحاق ذيلي، وبين حراك الحوثيين في الشمال، وارتباط هؤلاء بأجندات خارجية تثير صراعاً مذهبياً، وبين تنظيم القاعدة الإرهابي الساعي لنقل قيادته الرئيسية إلى المنطقة، إضافةً إلى بؤر التوتر في كثير من المناطق ذات التركيبة القبلية، وبما سيؤدي من وجهة نظره إلى إعاقة الجهود في توفير الاستقرار والتنمية وإعادة اللحمة بين أبناء اليمن، وبما يعني في آخر الأمر الانتقام من معارضيه، الذين انتفضوا ضد نظام حكمه، وأجهضوا حلمه في التمسك بالكرسي حتى نهاية حياته، وتوريث الحكم لأبنائه، إضافة إلى أنه لا يريد لمن يأتي بعده أن يتمكن من إحداث نقلة في حياة اليمنيين، تجعلهم يشعرون بمأساوية الوضع الذي كانوا يعيشونه، ولعل ذلك هو مايفرض على حكام اليمن الجدد، المسارعة إلى توحيد الجيش والأمن تحت قيادة وطنية، بعيداً عن السيطرة العائلية، إضافة إلى وضع ترتيبات عملية للمصالحة الوطنية، وتخليص البلاد من المخاوف القائمة، سواء ما يتعلق بمطالب الجنوبيين أوإقناع الحوثيين بالتخلي عن فرض سيطرتهم بالقوة، والاتجاه نحو العمل السياسي، وقبل هذا كله إنجاح الانتخابات الرئاسية ليستكمل هادي شرعيته كرئيس للبلاد، وتخليص الشعب من أزمات الكهرباء والوقود وتوفير الأمن للناس ليشعر الشباب في الساحات أنه فعلاً حصل تغيير إيجابي.

أخطر ما يواجه اليمنيين اليوم هو تنظيم القاعدة الذي لم يواجهه صالح كما ينبغي، وإنما استخدم التخويف منه كوسيلة لاستجداء الدعم الأميركي، قبل أن تكتشف واشنطن لعبته فتعلن أن الحرب على القاعدة ليست مرتبطةً بأشخاص، وهي تحتاج حسمًا أكيدًا في مواجهتها، بينما مواقف صالح تجاه القاعدة كانت متباينة، وتثبت بعض التقارير الأخيرة، أن تسهيلات كثيرة حصل عليها هذا التنظيم الإرهابي خلال الأشهر الماضية، كما بات واضحاً أن صالح كان يستخدم القاعدة، لتعزيز قوة نفوذه وكان يسايسها بمكرٍ سياسي، أكثر من مكافحته لها أمنياً، وكان يدرك عدم جدوى توجيه ضربات قاصمة لها، لأن ذلك سيقلل من أهمية نظامه الإستراتيجية، والواضح اليوم أن حركة القاعدة في جنوب اليمن تشكل كارثة، وهي لن تكتفي بإعلان إمارةٍ إسلامية، لكنها ستسعى للتمدد مؤسسةً لمعسكرات تدريب، تتحول بعدها إلى خنجر يضرب خاصرة الخليج.

سعد الكتاني عضو حزب العدالة والحرية التابع للاخوان المسلمين يصبح اول رئيس لمجلس شعب مصري بعد مبارك ..ا.ف.ب.

الجلسة الأولى لـ"برلمان الثورة" بغياب طنطاوي

عقد أول برلمان منتخب في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير / كانون الثاني الماضي، أولى جلساته امس الاثنين، لاختيار رئيس مجلس الشعب ووكيليه ورؤساء اللجان البرلمانية المختلفة، في غياب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المشير محمد حسين طنطاوي، فيما يتوقع حضور رئيس الحكومة "الانتقالية"، الدكتور كمال الجنزوري.

□القاهرة / وكالات

وقد عُقدت الجلسة الإجرائية برئاسة أكبر الأعضاء سناً، وهو الدكتور محمود السقا، عضو الهيئة العليا لحزب "الوفد"، يعاونه اثنان من أصغر الأعضاء، طبقاً للائحة المجلس، وبدأت بتلاوة قرار رئيس المجلس العسكري، الذي يدير شؤون البلاد، بدعوة مجلس الشعب للانعقاد، ثم قام رئيس الجلسة، يليه الأعضاء، بأداء اليمين الدستورية.

وعقب انتهاء النواب من أداء اليمين، يعلن رئيس الجلسة عن فتح باب الترشيح لرئاسة المجلس أمام الراغبين من الهيئات البرلمانية المختلفة، ثم يقرر المجلس تشكيل لجنة خاصة للإشراف على عملية الانتخاب، وفي نهاية التصويت تقوم اللجنة بفرز الأصوات، ثم تقدم النتيجة إلى رئيس الجلسة، الذي سيقوم بدوره بإعلان اسم الفائز بمنصب رئيس مجلس الشعب.

وفي الجلسة الثانية، يقوم رئيس المجلس الجديد بالإعلان عن فتح باب الترشيح لمنصب الوكيلين، كما يدعو النواب لتسجيل أسمائهم في اللجان البرلمانية التي يرغبون الاشتراك فيها، وبعد ذلك يتم رفع الجلسة الأولى، ثم يعود المجلس للانعقاد لإقرار قوائم اللجان.. ثم يعقد المجلس جلسته الثالثة لعرض نتائج انتخابات تشكيل هيئات مكاتب اللجان النوعية، والتي تضم ١٩ لجنة، ليناقشها المجلس قبل إقرارها بصفة نهائية.

إلى ذلك، نقل موقع "أخبار مصر"، التابع للتلفزيون الرسمي،عن أمين عام مجلس الشعب، المستشار سامي مهران، قوله إن المشير حسين طنطاوي، القائد الأعلى للقوات المسلحة لن يحضر الجلسة الافتتاحية لـ"برلمان الثورة"، وأوضح، في تصريحات تلفزيونية، أنه "إذا أراد المشير الحضور، لابد أن يدعو المجلس للانعقاد في جلسة خاصة، لإلقاء بيان."

وأكد مهران أن الدكتور كمال الجنزوري، رئيس مجلس الوزراء،سوف يحضر في آخر الجلسة للتهنئة، كما يحضر الوزير المتخصص بمجلس الشعب، وأضاف أنه سوف يدخل الجلسة الأعضاء فقط، حتى لو لم يستخرجوا البطاقات الجديدة للمجلس، بعد التأكد من هويتهم، وأشار إلى أن ٢٠ نائباً، من أصل ٥٠٨ اعضاء، لم يستخرجوا كارنيهات مجلس الشعب حتى مساء الأحد.

من ناحية أخرى، أعلن حزب "الحرية والعدالة"، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، والفائز بأغلبية مقاعد البرلمان، أن الهيئة البرلمانية للحزب انتخبت الدكتور محمد سعد الكتاتني، ليكون مرشح الحزب لرئاسة البرلمان، وحسين إبراهيم، عضو المكتب التنفيذي للحزب، رئيساً للهيئة البرلمانية للحزب.

كما أعلن الحزب، في بيان حصلت عليه CNN بالعربية، أسماء الأعضاء المرشحين لرئاسة اللجان المختلفة، سواء من نواب الحزب أو الأحزاب الأخرى، والتي تم التنسيق بشأنها بين عدد من الأحزاب والكتل البرلمانية الممثلة في المجلس، وأشار إلى أن هناك لجانا أخرى "مازالت محل التشاور حتى الآن."

وقال رئيس الهيئة البرلمانية للحزب إنه تم الاتفاق على ترشيح المستشار محمود الخضيري (مستقل) رئيساً للجنة التشريعية، والدكتور عصام العريان (حرية وعدالة) رئيساً للجنة العلاقات الخارجية، والدكتور محمد السعيد إدريس (الكرامة) رئيساً للجنة الشئون العربية، والشيخ سيد عسكر (حرية وعدالة) رئيساً للجنة الشؤون الدينية، والمهندس محمد عبد المنعم الصاوي (الحضارة) رئيساً للجنة الثقافة والإعلام.

صالح يبدأ رحلته "العلاجية" إلى أميركا

صنعاء / CNN

بدأ الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح رحلته إلى الولايات المتحدة امس الاثنين ونقلت السفارة اليمنية بأمريكا أن الزيارة تأتي "بهدف العلاج" على أن يعود صالح في وقت لاحق إلى صنعاء لحضور جلسة أداء القسم للرئيس الجديد.

وقالت السفارة إن رحلة صالح "علاجية وشخصية،" وأضافت: "سيسافر الرئيس عائداً إلى اليمن في فبراير/شباط المقبل لحضور جلسة أداء القسم على أن يصار إلى إعلان التفاصيل في حينه."

أما وكالة الأنباء اليمنية الرسمية "سبأ" فقالت الاثنين إن صالح توجه إلى الولايات المتحدة "لاستكمال ما تبقى من العلاج جراء الإصابات التي تعرض لها في الاعتداء الإجرامي الأثم على جامع دار الرئاسة،" في إشارة إلى التفجير الذي استهدفه مطلع يونيو/حزيران الماضي.

وبحسب الوكالة فإن صالح "استقل طائرة رئاسية نوع جامبو ٧٤٧، ترافقها طائرة رئاسية أخرى نوع بوينج ٧٢٧."

وكان الرئيس اليمني قد طلب الأحد "العفو" و"المسامحة" من أبناء الشعب عن "أي تقصير" حدث خلال فترة توليه السلطة، والتي امتدت لنحو ٣٣ عاماً.

ودعا الرئيس اليمني، الذي منح سلطاته الرئاسية إلى نائبه، بموجب المبادرة الخليجية التي وقع عليها في العاصمة السعودية الرياض الشهر الماضي، جميع الأطراف السياسية إلى "الالتفاف حول بعضهم البعض، وإلى المصالحة، والمصارحة، وترميم وإصلاح ما دمر"، خلال الأحداث التي شهدتها البلاد منذ تفجر الاحتجاجات المناهضة لنظامه مطلع العام الماضي.

وقال صالح، في حديث للقنوات الفضائية اليمنية، بحضور نائبه عبدربه منصور هادي، والمستشار السياسي لرئيس الجمهورية، الدكتور عبد الكريم الإرياني، إن "ما حدث يوم أمس في مجلس النواب، من إقرار قانون الحصانة، وتزكية الأخ الفريق عبدربه منصور هادي، نائب رئيس الجمهورية لرئاسة الجمهورية للفترة القادمة، يعد إنجازا طيباً."

ونقلت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية "سبأ" عن صالح قوله إن "المستفيد من قانون الحصانة ليس الرئيس وأقرباءه فحسب، وإنما كل من عمل مع الرئيس خلال الـ٣٣ عاماً"، سواء في مؤسسات الدولة المدنية أو العسكرية أو الأمنية، وأضاف أنه "إذا حدثت أخطاء، فهي أخطاء غير مقصودة."

وتابع قائلاً: "أشكر شعبنا، رجالاً ونساءً، على المواقف الصادقة، وعلى ما تحمله خلال ١١ شهراً من جوع وانقطاع للكهرباء ونقص في الخدمات... وأطلب العفو من كل أبناء وطني، رجالاً ونساءً، عن أي تقصير حدث أثناء فترة ولايتي لـ٣٣ سنة، وأطلب المسامحة، وأقدم الاعتذار لكل المواطنين اليمنيين واليمنيات."

علي عبد الله صالح

ونقلت وكالة "سبأ" عن صالح قوله "إن شاء الله سأذهب للعلاج في الولايات المتحدة الأمريكية، وأعود إلى صنعاء رئيساً للمؤتمر الشعبي العام، وننصب الأخ عبدربه منصور هادي رئيس للدولة بعد ٢١ فبراير (شباط) في دار الرئاسة ونعزف السلام الوطني."

من جانبه، اعتبر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لليمن، جمال بن عمر، قرار البرلمان اليمني بتزكية مرشح توافقي للانتخابات الرئاسية "خطوة مهمة في الطريق نحو الانتخابات الرئاسية"، المقرر إجراؤها في الحادي والعشرين من الشهر المقبل، وفقاً للمبادرة الخليجية.

ودعا المبعوث الأممي حكومة الوفاق الوطني إلى الإسراع بتشكيل لجنتي "التواصل" و"التفسير"، باعتبارهما من صميم ما نصت عليه الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، كما دعا جميع الأطراف إلى اتخاذ التدابير الإضافية الضرورية لاستعادة السلم والاستقرار في اليمن.

صحافة عالمية

■"الانتقالي الليبي" يواجه أخطر أزمة سياسية منذ سقوط القذافي

رصدت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية الأزمة السياسية التي تواجهها الحكومة الليبية الانتقالية في الوقت الراهن، على إثر اقتحام الثوار الليبيين لمكاتبها في بنغازي وسرقتها، داعين إلى مزيد من الشفافية في أدائها. وسلطت الصحيفة الضوء على القلق المتزايد على الصعيد الوطني عقب استقالة عبد الحفيظ غوقة، نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي من المجلس، إثر احتجاجات طالبته بالاستقالة.

ونوهت إلى أنه على مدار عدة أشهر تظاهر الشباب الثائر ضد المجلس الوطني الانتقالي في مدينة بنغازي، التي تقع بشرق البلاد والتي كانت معقلا للثورة الليبية التي استمرت نحو تسعة أشهر، بعدها امتدت المظاهرات إلى أماكن أخرى ومنها العاصمة طرابلس التي تصب فيها المتظاهرون خياما على طول امتداد مكتب رئاسة الوزراء.

وأشارت الصحيفة إلى مطالب المتظاهرين الذين يدعون إلى مزيد من الشفافية فى أداء المجلس الانتقالي الذي ينفرد بسلطات مطلقة تخول إليه مراقبة انتخابات الجمعية التأسيسية التي سوف تصوغ دستورا جديدا للبلاد. من ناحية أخرى، ذكرت الصحيفة الأمريكية أن شكوكا عدة لطالما اتجهت إلى أعضاء المجلس الانتقالي، الذي ينتمي معظمهم إلى فصائل المعارضة بشرق ليبيا إبان الثورة، من جانب الفضائل الأخرى حول تورطهم في علاقات كانت تجمع بحكومة العقيد المقتول معمر القذافي.

ولفتت "نيويورك تايمز" إلى أن الشرارة التي اندلعت على إثرها تلك المظاهرات كانت يوم أول أمس السبت، عندما هاجم مجموعة من الشباب مكاتب المجلس في بنغازي ملقين عليها عدة قنابل يدوية ما أدى إلى تحطيم النوافذ وفتح طريق داخل المبنى أثناء تواجد رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل. وتابعت الصحيفة القول بأن الناشطين السياسيين قد احتجوا على الإعلان عن مشروع قانوني انتخابي يحكم اختيار جمعية تأسيسية من ٢٠٠ عضو تصوغ دستورا جديدا للبلاد، مبررين ذلك بأن المجلس قد أعلن عن هذا القرار دون أخذ آراء المواطنين، والذي قد يحث الليبيين على التصويت على أسس قبلية أو لصالح الأثرياء بما يلقى بظلال سلبية على من يسعون إلى تشكيل أحزاب ديمقراطية جديدة.

من ناحية أخرى، حذر مصطفى عبد الجليل، رئيس المجلس الانتقالي، من أن استمرار الاحتجاجات يمكن أن يقود البلاد إلى طريق محفوف بالمخاطر.. مناشدا المتظاهرين لمنح الحكومة المزيد من الوقت قائلا، "إن هناك شيئا يقف وراء تلك الاحتجاجات لا يريد الخير للبلاد".

وأردفت الصحيفة، إنه من أجل احتواء تلك الأزمة ألغى المجلس الإعلان عن مشروع القانون الانتخابي، وكشف عن نيته في تشكيل مجلس ديني يحاسب المسئولين الحكوميين وأعضاء المجلس إذا ما تبين تورطهم فى قضايا فساد أو انتمائهم إلى النظام السابق، الخطوات التي رفضها الرأي العام. واختتمت "نيويورك تايمز" تقريرها بذكر الاتهام الذي وجهه فتحي بعجا، وهو أحد أعضاء المجلس الانتقالي بمدينة بنغازي، إلى الحركات الإسلامية حول تعمدها إثارة الشكوك حول أعضاء المجلس قائلا، "إنهم لطالما اعتادوا إقناع المواطنين على أنهم ليس لديهم الحق في الثورة ضد القذافي فأنا لم أسمع قط عن أصوات أطلقوها ضد القذافي".

■ مرافعة الديب بأن مبارك مازال رئيساً لمصر تثير سخرية المواطن

ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية ، الاثنين، أن الحجة الجديدة التي استند عليها فريد الديب محامي الرئيس السابق حسني مبارك خلال مرافعته أمس بأن مبارك لا يزال رئيساً لمصر، قد أثارت سخرية الشباب الثائر ومحامي شهداء ثورة ٢٥ يناير.

ولفتت الصحيفة إلى أن الخبراء القانونين من جانبهم دحضوا أسانيد الديب باعتبارها "غير صحيحة" من الناحية القانونية، مرجحين أنه لا يتم أخذها بعين الاعتبار من جانب القاضي أحمد رفعت رئيس المحكمة.

ونقلت الصحيفة عن الخبراء قولهم، "حينما تم إقصاء الرئيس السابق بعيدا عن أية سلطة في البلاد فقد أضحى حينها مواطنا عاديا يخضع لذات القوانين التى يخضع لها المواطن المصري العادي".

وقال القاضي محمد حامد الجمال، رئيس مجلس الدولة السابق، "لقد ترك مبارك منصبه ليس عن طريق الاستقالة بل كانت هي ثورة ٢٥ يناير من أجبرت الرئيس على التنحي.. لذلك فسوف تتم محاكمته وفقا لما نص عليه القانون مثله في ذلك مثل أي مواطن مصري عادي وليس بصفته رئيسا".

ونوهت "واشنطن بوست" بالاهتمام الشديد الذي يعيره المواطن المصري إلى محاكمة مبارك منذ أن ظهر الرئيس السابق للمرة الأولى داخل قفص الاتهام ماثلا أمام المحكمة، لافتة إلى ما حذر منه المحللون بأنه في حال تبرئة الرئيس السابق فإن ذلك من شأنه أن يثير ردود غضب واسعة في الشارع المصري.

وكان المحامى فريد الديب قد وصف – خلال مرافعته أمس – حسنى مبارك باعتباره ضحية لثورة ٢٥ يناير، قائلا، "إن صقر مصر الجريح يخوض معركته من أجل استرداد شرفه وكرامته".

وأضاف الديب – حسبما أشارت الصحيفة الأمريكية – "أن مبارك لم يستقل من منصبه كرئيس لمصر، لكنه اكتفى باتخاذ قرار التنحي عبر مكالمة هاتفية مع نائبه السابق عمر سليمان، لذلك فإن أية قرارات تنفيذية اتخذت منذ ذلك الحين مثل حل برلمان ما قبل الثورة وتعليق العمل بدستور ١٩٧١ تعد انتهاكات لمواد الدستور ذاتها لأنها لم تأت بموجب مرسوم رئاسي من قبل الرئيس مبارك".